كلمة رئيس مجلس الإدارة

أحمد بن محمد آل خليفة
وزير المالية
رئيس مجلس الإدارة

من أهم المؤشرات التي دلت على هذا النمو والتطور الذي جاء متزامناً مع مساعي الارتقاء بمستوى الأداء هو ارتفاع حقوق المؤمن عليهم بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ١,٣٨٦ مليون دينار مقارنة مع ١,٢٥٨ مليون عام ٢٠٠٤

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

أحمد بن محمد آل خليفة

نائب رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج

أعضاء مجلس الإدارة

فواز بن محمد آل خليفة

راشد إسماعيل المير

سلمان عيسى سيادي

علي محمد العريض

عبد الحميد كاظم زمان

الدكتور فوزي عبدالله أمين

جميل محمد حميدان

العقيد عبدالرسول حميد العريض

خالد علي محمد المناعي

المقدم عبد الباسط محمد العباسي

إبراهيم عبدالله كمال

بعون من **الله** وتوفيقه، حققت الهيئة العامة لصندوق التقاعد، وعبر مراحل زمنية متتالية، مزيداً من النمو والنجاح في تنفيذ الاستراتيجيات والأنظمة والإجراءات التقاعدية والإدارية، وذلك تماشياً مع أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه، وكذلك أحكام المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام.

ولعل من أهم المؤشرات التي دلت على هذا النمو والتطور الذي جاء متزامناً مع مساعي الارتقاء بمستوى الأداء هو ارتفاع حقوق المؤمن عليهم بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ١,٣٨٦ مليون دينار مقارنة مع ١,٢٥٨ مليون عام ٢٠٠٤، وكذلك ارتفاع عوائد الاستثمار إلى ٥٤,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٣٧,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٤، وقد كان للدعم الكبير الذي تحظى به الهيئة من الحكومة الرشيدة أعمق الأثر في تحقيق هذه النتائج الإيجابية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدراسة المعدة لتحقيق التوافق بين نظامي قروض التقاعد وقروض استبدال المعاش مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، هذا إلى جانب دراسة ضم سنوات الخدمة في القطاع الخاص إلى الخدمة الحكومية للملتحقين بالعمل في الحكومة، وذلك في إطار برنامج متكامل يهدف بالدرجة الأولى إلى وضع اللبنات الأولى للبناء التأميني الأشمل في البلاد، ممثلاً في مؤسسة التأمين الاجتماعي. كما يتزامن مع هذه الخطوة تطبيق نظام مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنهم البحرينيون العاملون في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وإلتزاماً منا بمبدأ الشفافية والوضوح التام، فإننا "اليوم كما بالأمس" نتطلع إلى أن يسهم هذا التقرير بكل ما يحتويه من حقائق وبيانات مالية دقيقة في التأكيد على نهجنا التطويري الساعي إلى حماية حقوق المؤمن عليهم والوفاء بكافة الالتزامات المتعلقة بهذا المبدأ.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بصادق الامتنان والتقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظة **الله** ورعاه، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه **الله**، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين حفظه **الله**، وذلك لرعايتهم الكريمة للقطاع التقاعدي عموماً والهيئة العامة لصندوق التقاعد بوجه خاص.

كما يطيب لي أن أشكر الإخوة أعضاء مجلس إدارة الهيئة والمدير العام والإدارة التنفيذية وكافة العاملين بها، على جهودهم البناءة وعطائهم المتواصل، من أجل تحقيق المزيد من التطور والنماء لهذه المؤسسة العريقة، داعياً **الله** العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة مملكتنا الغالية في ظل القيادة الحكيمة.

أحمد بن محمد آل خليفة
وزير المالية
رئيس مجلس الإدارة